



منظمات المجتمع المدني نحو تطوير عمل منظمات المجتمع المدني في ضوء علاقتها بالحكومات الأردنية المتعاقبة.

**الفرضية الثانية:** يوجد اتجاهات ايجابية لدى أعضاء منظمات المجتمع المدني نحو القوانين والأنظمة التي تعزز دور منظمات المجتمع المدني في الإصلاح السياسي.

**الفرضية الثالثة:** يوجد علاقة بين فاعلية دور منظمات المجتمع المدني في إطار علاقتها بالسلطة التنفيذية وبين عملية الإصلاح السياسي في الأردن.

#### مصطلحات الدراسة:

- **الإصلاح في اللغة:** مأخوذ من صلح: خلاف فسد. وأصلح: أتى بالصلاح، وهو الخير والصواب، وفي الأمر مصلحة، أي: خير والجمع: المصالح، والصلح: هو التوفيق. وأصلحت بين القوم: وقفت، وتصلح القوم واصطَلحوا. وهو صالح للولاية، أي: له أهلية القيام بها (الفيومي، 1987:284)، **والإصلاح:** نقيض الإفساد، وأصلح الشيء بعد فساده: أقامه، والصلح: السلم (ابن منظور، د.ت:7)

- **الإصلاح السياسي:** يُعرّف الإصلاح السياسي على أنه "عملية تعديل غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون مساس بأسسها، خلافاً لمفهوم الثورة، أي تحسين في النظام السياسي الاجتماعي القائم، دون المساس بأسس هذا النظام (الكياي، 1974: 55).

- **ويعرف الإصلاح السياسي إجرائياً** على أنه عملية شاملة تسعى من خلالها الدول إلى إحداث تغيير جذري في منظومة القيم السلوكيات والأساليب الديمقراطية بما يساعد على بناء دولة ديمقراطية حديثة.

- **منظمات المجتمع المدني:** وهي مؤسسات تقوم على تبادل المصالح والمنافع، والتعاقد والتراضي والتفاهم والاختلاف والحقوق والواجبات والمسئوليات، ومحاسبة الدولة في كافة الأوقات التي يستدعي فيها الأمر محاسبتها (شكر، 1999).

- **وتعرف منظمات المجتمع المدني إجرائياً** على أنها مجموعة من المنظمات والمؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تعمل على مساندة الأجهزة الحكومية في مختلف النشاطات داخل المجتمع.

- **الاتجاه:** يمثل مفهوم الاتجاه تعبيراً مشتركاً وجسر اتصال بين العلوم الاجتماعية والنفسية مشيراً إلى تصرفات الفرد الثابتة نسبياً التي تعلمها العامة والخاصة، التي تتسم بالإيجابية أو بالسلبية تجاه مختلف أنواع السلوك والناس والأشياء (العمرى، 2005). وتعددت المعاني التي توضح المقصود بالاتجاه حيث شاع عن الاتجاه معنيين: العقلي

الإصلاح السياسي تتطلب البحث عن الأدوار التي من المفترض أن تقوم بها هذه المنظمات في مختلف جوانب عملية الإصلاح السياسي في الأردن، لقياس قدرتها على تعزيز واستكمال الجهود الرسمية في هذا المجال، من هنا فإن الإشكالية الرئيسة التي تسعى الدراسة لمعالجتها في هذه الدراسة تكمن في التساؤل الرئيس التالي: ما اتجاهات أعضاء منظمات المجتمع المدني نحو فاعلية دورها في عملية الإصلاح السياسي في الأردن؟ ويتفرع من هذا التساؤل التساؤلات الفرعية التالية: ما مدى فاعلية مؤسسات المجتمع المدني عملياً في عملية الإصلاح السياسي؟ ما المحددات المؤثرة على الأدوار التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني في عملية الإصلاح السياسي في الأردن؟

#### أهمية الدراسة:

تتطلب عملية الإصلاح السياسي تضافر جميع الجهود الوطنية الحكومية والخاصة، من هنا تبرز أهمية الأدوار التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية في تعزيز واستكمال الأدوار التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني في تعزيز مسيرة الإصلاح السياسي في الأردن، من هنا تبرز أهمية الدراسة في محاولتها الوقوف على الأدوار التي تقوم منظمات المجتمع المدني في تدعيم عملية الإصلاح السياسي، وقياس اتجاهات أعضاء المنظمات نحو طبيعة هذه الأدوار والمحددات المؤثرة على هذا الدور، مما سيساعد المنظمات على تقييم قدرة منظمات المجتمع المدني في الأردن على المشاركة الفاعلة في عملية الإصلاح السياسي في العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والحكومات الأردنية.

#### أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية: بيان دور منظمات المجتمع المدني في ضوء علاقتها بالحكومات الأردنية المتعاقبة في عملية الإصلاح السياسي في الأردن، وقياس اتجاهات أعضاء منظمات المجتمع المدني نحو تطوير عمل منظمات المجتمع المدني في ضوء علاقتها بالحكومات الأردنية المتعاقبة، وتحليل اتجاهات أعضاء منظمات المجتمع المدني نحو القوانين والأنظمة التي تعزز دور منظمات المجتمع المدني في الإصلاح السياسي في ضوء علاقتها بالحكومات الأردنية المتعاقبة.

#### فرضيات الدراسة:

**الفرضية الأولى:** يوجد اتجاهات ايجابية لدى أعضاء

أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية ومدرسي مساق التربية الوطنية في الجامعات الأردنية"، هدفت الدراسة إلى معرفة درجة التحدي التي تواجه العمل الحزبي في الأردن، من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية ومدرسي مساق التربية الوطنية في الجامعات الأردنية، ومعرفة إن كان هناك أثر لمتغيرات الدراسة (الجامعة، الرتبة الأكاديمية، التخصص) في تحديد درجة التحدي. وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية ومدرسي مساق التربية الوطنية، الذين هم على رأس عملهم في الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي 2010/2009 في الجامعات الأردنية الحكومية والخاصة والبالغ عددهم (197)، وقد استجاب منهم (180) عضو هيئة تدريس. ولتحقيق هدف الدراسة تم توزيع الاستبانة على أفراد الدراسة، بعد أن تحقق لها صدق وثبات مقبولان، وتم تحليل البيانات باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واختبار (t) وتحليل التباين الأحادي والمقارنات البعدية. وأظهرت النتائج أن درجة التحدي التي تواجه العمل الحزبي في الأردن من وجهة نظر مجتمع الدراسة، فيما يخص مجالي التحديات الناتجة عن علاقة الأحزاب بالمجتمع، وعلاقة الأحزاب بالحكومة، قد جاءت بدرجة متوسطة، في حين جاءت درجة التحدي الناتجة عن الأحزاب ذاتها، بدرجة منخفضة. وأكدت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ) لمتغيري الجامعة والرتبة الأكاديمية، في حين كانت هناك فروق دالة إحصائية لمتغير التخصص ولصالح تخصص العلوم السياسية.

- دراسة عايدة مسلم حماد النوايشة (2011)، دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الأردن (1989-2009) ، استهدفت الدراسة بيان دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي للفترة الواقعة بين (1989-2009)، والتعرف إلى أهم المعوقات التي تحد من دورها وفعاليتها، والبحث عن الوسائل التي تسهم في الحد من هذه المعوقات. وقدمت الدراسة الفرضية القائلة أن منظمات المجتمع المدني قد أخفقت في تأدية رسالتها القائمة على دفع عملية التحول الديمقراطي في الأردن. وإن المعوقات والثقافة السياسية السائدة في المجتمع الأردني ما زالت هي الأخرى تشكل عائقاً في طريق التحول الديمقراطي. وأكدت صحة فرضية الدراسة، وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها: أن أفاق التطور الديمقراطي كانت مقيدة بكثير من النصوص الدستورية ومنها قانون الانتخاب الأردني المؤقت رقم (15) لعام 1993 (قانون الصوت الواحد) الذي أدى إلى تفتيت

والحزبي، فالاتجاه العقلي هو عندما يصادف الفرد مشكلة ما ولكي يتخذ قراراً صحيحاً فإنه يعتمد على اتجاه العقل وما يكتنزه من خبرات خلال ما يسمعه وما يشارك فيه من مناقشات وجدل. أما المعنى الثاني للاتجاه وهو الاتجاه الحزبي، أو الاتجاه نحو سلك معين، أو النزوع نحو إتيان السلوك (فهومي، 1998).

- وتعرف الاتجاهات إجرائياً على أنها التوجهات المعرفية والسلوكية لدى أعضاء منظمات المجتمع المدني نحو طبيعة وفاعلية الأدوار التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني في الأردن تجاه الإصلاح السياسي في الأردن.

#### الدراسات السابقة:

ركزت جميع الدراسات على الإصلاح وليس على وسائل وأساليب منظمات المجتمع المدني في عملية الإصلاح السياسي، ومن أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة ما يلي:

- دراسة المجالي، رضوان محمود، (2015)، بعنوان: "أثر الحركات الاحتجاجية في الأردن على الاستقرار السياسي"، هدفت الدراسة إلى بيان أثر الحركات الاحتجاجية في الأردن على الاستقرار السياسي تبحث الدراسة تفحص أثر الحركات الاحتجاجية في الأردن في الاستقرار السياسي، من خلال تناول مفهوم الحركة الاحتجاجية، والاستقرار السياسي، وطبيعة الحركات الاحتجاجية، ونشأتها، وخصائصها، وتصنيفاتها، وأثرها في الاستقرار السياسي، من خلال تناول مجموعة العوامل المؤثرة في الاستقرار السياسي في الأردن. وتصل الدراسة إلى نتيجة بأن الحركات الاحتجاجية أسهمت بتحقيق الاستقرار السياسي في الأردن.

- دراسة الحوسني، خالد جاسم (2013)، بعنوان: "الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الإمارات العربية المتحدة"، هدفت الدراسة التعرف إلى دور مؤسسات المجتمع المدني في تنمية المجتمع المحلي في دولة الإمارات، والكشف عن المعوقات التي تحد من دور مؤسسات المجتمع المدني من تأدية رسالتها، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، وقامت على فرضية أساسها إن مؤسسات المجتمع المدني قد أخفقت في تأدية رسالتها القائمة على الدور الملقى على عاتقها، وبناء شراكة بناءة مع المؤسسات الحكومية المعنية، وتوصلت الدراسة إلى أن مفهوم المجتمع المدني في دولة الإمارات العربية المتحدة جاء كنتاج لتطورات تاريخية اجتماعية شهدتها المجتمع الإماراتي.

- دراسة السليحات، ملوح، (2012)، بعنوان "ما درجة التحدي التي تواجه العمل الحزبي في الأردن من وجهة نظر

على حقيقة الدور الذي يمكن لهذه المنظمات أن تمارسه في عملية انتقال المجتمع الفلسطيني إلى مجتمع مدني عصري يعمل من أجل إشاعة روح الديمقراطية والحرية والمواطنة الكاملة الواعية بين أفرادها دون تمييز من حيث الجنس أو الدين أو المعتقدات الفكرية.

- دراسة (العكش، 2006)، بعنوان: "مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الأردن (1999-2005)"، هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الأردن، وذلك من خلال بيان دور مؤسسات المجتمع المدني في تعزيز عملية التحول الديمقراطي وما هي الآلية الإرتباطية التي تعكس العلاقة التفاعلية بين هذين المتغيرين. وللوصول لأغراض الدراسة وأهدافها تم اللجوء لعدد من المناهج العلمية ليتم التوصل من خلالها لمعرفة علمية بطرق منهجية وهذه المناهج هي: منهج تحليل النظم، المنهج الإحصائي بالإضافة إلى الاستفادة من مدرسة المؤشرات. وقد بنيت هذه الدراسة على افتراض أساسي بوجود علاقة طردية بين وجود مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الأردن، وهذه الفرضية هي: هنالك علاقة بين انتشار وازدهار مؤسسات المجتمع المدني في الأردن وبين تقدم المسيرة الديمقراطية تقدماً ملحوظاً في كافة المجالات الوطنية بشكل جعل من الأردن يستند على دعائم ديمقراطية راسخة. وخلصت الدراسة إلى أن مؤسسات المجتمع المدني مع كل ما تحققه من نجاحات في تعزيز الوضع الديمقراطي في الأردن، إلا أنها لا تزال تعاني من نوع من التشتت وعدم المركزية الأمر الذي يترك هامش للتدخل الحكومي بشؤون هذه المؤسسات.

- دراسة الحموري، محمد، وبلتاجي، غيداء (2004)، بعنوان: "موقف حكومة علي أبو الراغب من النقابات المهنية في الصحافة الأردنية 2000-2003 (صحيفة الرأي نموذجاً)"، تهدف الدراسة للبحث في العلاقة بين حكومة علي أبو الراغب والنقابات المهنية في الفترة (2000-2003) معتمدين في إنجازها على صحيفة الرأي الأردنية، إذ تناولت الدراسة البحث في مفهوم النقابات المهنية في الأردن من حيث نشأتها، أهدافها، التغيرات التي طرأت مهامها، والعوامل التي أسهمت في تزايد دورها السياسي، وموقف حكومة أبو الراغب من النشاط السياسي للنقابات المهنية، حيث حاولت الحكومة الوصول إلى تسوية سياسية مع النقابات بشأن ازدواج العمل المهني والسياسي، ووقف تداخل الأدوار بين النقابات والأحزاب، إلا أن هذه المحاولات فشلت جميعاً، مما اضطرت الحكومة إلى استعمال حقها في تفعيل القوانين النقابية، لصالح

المشاركة الحزبية في الانتخابات (1993، 2007، 2003، 1997م)، وقانون المطبوعات والنشر رقم (279 لسنة 1997) الذي حد من حرية الصحافة، وقانون الاجتماعات رقم (45) لعام 2001. وأن هناك ضعفاً في الأحزاب السياسية والنقابات المهنية، مما أدى إلى تهميش دورها في عملية التحول الديمقراطي، حيث أنها ما زالت بعيدة عن المطالب الوطنية للشعب الأردني.

- دراسة الحوسني، سلطان بن هلال (2010)، بعنوان: "مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في عُمان 2000-2010"، هدفت الدراسة إلى تبيان دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في عُمان من خلال التطرق للقوانين والأنظمة المتعلقة بهذه المؤسسات، وكذلك العلاقة بين هذه المؤسسات والنظام السياسي، وتوصلت إلى أن عملية التحول الديمقراطي تسير ببطء، حيث أنه على الرغم من سماح النظام السياسي في عُمان بقيام مؤسسات مجتمع مدني، إلا أنه يحد من عملها عن طريق القوانين والأنظمة المتعلقة بهذه المؤسسات من خلال تقييد حرية هذه المؤسسات.

- دراسة نادية بونوة (2010) بعنوان: "دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة في الجزائر - 1989-2009، الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير مقدمة على مستوى قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة باتنة"، لقد حاولت الباحثة خلال هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية: ما مدى تأثير مؤسسات المجتمع المدني على السياسة العامة في الجزائر (صنع، تنفيذ، تقييم)؟ وما طبيعة وحدود هذا الدور؟ هل إلحاق خدمي أم رعائي؟ وما أهم العوائق التي تعترض نجاحه وتحد من فاعليته؟ وفي هذا الإطار عالجت الباحثة بشيء من التفصيل العناصر التالية: - قضية مشاركة المجتمع المدني في المراحل المختلفة للسياسة العامة. وتطور المجتمع المدني وإشكالية المشاركة السياسية في السياسة العامة في الجزائر. وبعد معالجة وتحليل العناصر السالفة الذكر، توصلت إلى جملة من النتائج أشارت بالأساس إلى غياب أو انعدام أي علاقة بين السياسة العامة والبيئة بمفهومها العام أي غياب أي إطار قانوني أو عملي يشير إلى دور المجتمع المدني في صناعة السياسة العامة.

- دراسة ناصر محمود رشيد شيخ علي (2008) بعنوان: "دور منظمات المجتمع المدني ففي تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين"، كان الهدف منها التعرف إلى واقع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني وإمكانياتها ودورها في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، وذلك من أجل التعرف

قصر عملها على المهنة لا السياسية.

- دراسة بشارة، عزمي (2000)، بعنوان: "المجتمع المدني دراسة نقدية"، هدفت الدراسة إلى التعرف تحويل مقولة المجتمع المدني الساكنة التي تثير الرضا والاسترخاء عند بعضهم، والنقمة والسخط عند بعضهم، وتفيد هذه الدراسة في المعركة العربية من أجل الديمقراطية إذا ما تم فهمها فهماً تاريخياً أي نقدياً، يكشف حدودها التاريخية، وبالتالي الطاقة الكامنة فيها، وهي ضارة بقضية الديمقراطية وتحرر الإنسان العربي إذا ما تحولت إلى إدارة لتحديد سياسياً.

- دراسة حمائل (2000) بعنوان: "النقابات المهنية الأردنية وخصائصها المؤسسية ودورها السياسي"، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الخصائص المؤسسية للنقابات المهنية الأردنية وتحليل دورها السياسي باعتبارها أحد مؤسسات المجتمع المدني، وقد تمثلت مشكلة الدراسة الرئيسية بانتشار نقابات المهنية بشكل واسع داخل الأردن، إلا أن تأثيرها ما زال محدوداً في الحياة السياسية، وقد توصل الباحث إلى عدة استنتاجات أهمها: الخصائص المؤسسية للنقابات تؤثر على دور السياسي للنقابات على المستويين الداخلي والخارجي، فقد تبين أن لعنصر القيادة أثر على قدرة النقابات في التوعية السياسية والتعبير عن المصالح، وقد تبين أيضاً أن لعنصر الاستقلال المالي أثر إيجابي على زيادة الدور السياسي للنقابات.

#### ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بكونها تبحث في هذا الموضوع الذي يقع على جانب كبير من الأهمية في ضوء ما تكتسبه دراسة اتجاهات أعضاء منظمات المجتمع المدني نحو فاعلية دورها في عملية الإصلاح السياسي في الأردن من أهمية كبيرة سواء بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني أو بالنسبة لكافة الأجهزة والمؤسسات الحكومية المهتمة بعملية الإصلاح السياسي، وهي تمثل أحد الدراسات الحديثة التي تتناول هذا الموضوع سواءً من حيث المتغيرات التي تتناولها أو طبيعة المجتمع والعينة التي تغطيها الدراسة.

#### الإطار النظري

تتخذ منظمات المجتمع المدني أهدافاً وأدواراً تعمل على تحقيقها في تمثين الهوية والولاء الوطنيين ورفع مستوى المشاركة الشعبية في الحياة السياسية والاجتماعية، وإن أية دولة لديها مجتمع سياسي، يمكن أن تقدم بعض الحرية لمواطنيها، ولكن لا يمكن بناء مجتمعاً ديمقراطياً من دون مؤسسات المجتمع المدني التي هي هيكل البناء الديمقراطي

وهي على رأس القائمة في متطلبات التغيير الاجتماعي والسياسي. وفي ضوء الاهتمام بموضوع بموضع منظمات المجتمع المدني، برزت العديد من التعريفات ومنها تعريف مازن غرايبة، الذي عرفه على أنه "مجموعة من المؤسسات والتنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والخلاف" (غرايبة، 2002:13).

شهد نهاية القرن العشرين، إحياء مصطلح المجتمع المدني من جديد ليشير إلى مجموعة التنظيمات الطوعية والاختيارية القائمة فعلاً في معظم المجتمعات المعاصرة، مثل النقابات المهنية والعمالية واتحادات رجال الأعمال واتحادات المزارعين والجمعيات الأهلية وغيرها من تنظيمات (Delve, 1997).

ويعرف المجتمع المدني أيضاً على أنه "كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات والمنافع العامة دون تدخل أو توسط الحكومة" أو "أنه النسق السياسي المتطور الذي تتيح صيرورة مأسسه مراقبة المشاركة" (عبد اللطيف، 1992:79) ومن هنا يحتوي هذا المجتمع المدني على عدة عناصر وهي (غرايبة، 2002:13):

أولاً: أن المجتمع المدني رابطة طوعية يدخلها الأفراد باختيارهم.

ثانياً: يتكون المجتمع المدني من مجموعة من المؤسسات والتنظيمات في عدة مجالات كالمؤسسات الإنتاجية والدينية والتعليمية والاتحادات المهنية والنقابات العمالية والأحزاب السياسية.

ثالثاً: أنه مجتمع الاختلاف والتنوع والالتزام بإدارة الاختلاف داخله وبين قطاعاته المختلفة بالوسائل السليمة المتحضرة وهو مجتمع يركز على قيم الاحترام والتعاون والتسامح.

رابعاً: كما أن للمجتمع المدني امتدادات خارج حدوده تتمثل في توسيع مؤسساته وانتقال فعاليتها إلى مجتمعات أخرى.

يشتمل المجتمع المدني على مؤسسات تقليدية وأخرى حديثة، ولكن التركيز هو على المؤسسات الحديثة التي من خلال دعمها للسلطة يستطيع المجتمع أن يصل إلى دولة أفضل ولكن على أن لا تتعدى على الدولة والسلطة لأن لها دوراً مهماً في العملية السياسية، بعد توضيح المفهوم والماهية لمؤسسات المجتمع المدني فسوف يتم تناول أبرز الخصائص والسمات المميزة لهذه المؤسسات والتي تعطيها طابع خاص يميزها عن غيرها من خلال الطبيعة والواقع لهذه المؤسسات ونستطيع أن نقول بأن هذه السمات والخصائص هي:

للحكم. فهذا المجتمع هو الأرضية التي تركز عليها الصيغة الديمقراطية بقيمتها وعلاقتها ومؤسساتها.

- الأساس الأيدلوجي: هذا الأساس يحوي قيم وأيدولوجيات سائدة لدى القوى للفئات في المجتمع، في حين يعارض بعضها الأيدولوجية الكلية التي تتبناها الدولة، وترتبط التباينات في المصالح الاجتماعية بتباينات في القيم والأفكار التي تتبناها تلك القوى. وفي بعض الأحيان يكون للمثقفين العضويين دور مهم في إنتاج الخطاب الأيدلوجي في المجتمع المدني.

- الأساس القانوني: وهذا الأساس تجسده الدولة، ويمثل الوحدة الحقوقية التي تدعو إلى المساواة في حقوق وحرية المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم المذهبية أو العرقية أو الدينية. وبالتالي فإن المجتمع المدني يصبح مجتمع يمثل فيه الفرد كما الجماعة إلى تنظيم وقواعد معينة، وإطاراً للمواطنة والحريات والقانون.

(3) أن مؤسسات المجتمع المدني وقواها تؤثر في القرارات والسياسات التي تتخذها الدولة من خلال أدوات ومسالك عديدة سليمة وغير سليمة، ومنها على سبيل المثال: المجالس النيابية ومجالس الشورى ووسائل الإعلام، وجماعات ضغط المصالح المنظمة وأعمال الاحتجاج الجماعي بكافة أشكالها من مظاهرات وإضرابات واعتصامات وممارسة العنف بصورة منظمة أو غير منظمة.

(4) التناغم والتفاعل داخل مؤسسات المجتمع المدني: وهو عدم وجود صراعات داخل المؤسسة تؤثر في نشاطها. فكلما كانت أسباب الانقسامات بين الأجنحة والقيادات في المؤسسة عقائدية تتعلق بنشاط المؤسسة، كان هذا دليلاً على تطور المؤسسة، والعكس صحيح، وأهمية المجتمع المدني تكمن في تناقضاته وتعدديته، حيث تكون ديناميكية الإبداع والتغيير في المجتمعات وهذا يفوق إلى أن هذا المجتمع لا يتسم بالضرورة بالتجانس فقد يحدث به تناقض بين القوى والجماعات ذات المصالح المختلفة. ويتضح مما سبق أن مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي تتسم بعدم التجانس، فكثيراً ما تنشأ صراعات بين الأحزاب ولجانها المركزية وكثيراً ما تكون هذه الصراعات لأسباب شخصية وتكون عائناً أمام المؤسسات وإذا استمرت طويلاً يتوقف معها نشاط المؤسسة.

(5) يوجد المجتمع المدني في إطار الدولة، وبالتالي تحليله يتم في إطار تحليل الدولة، ولكن البعض يعرفونه باعتباره "أداة لتحديد المجال الدولي وإبراز أشكال العلاقات بين مؤسسات الدولة من جهة وجميع الأنواع الأخرى من التجمع من جهة ثانية". وهذا يعني أن استقلال مؤسسات المجتمع المدني عن

(1) الديناميكية والتكيف بمؤسسات المجتمع المدني: ويقصد به قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات البيئية التي تعمل من خلالها إذ كلما كانت قادرة على التكيف كانت أكثر فاعلية لأن جمودها يؤدي إلى تساؤل أهميتها وبالتالي القضاء عليها. وهناك أنواع للتكيف منها (الصبيحي، 2000:32):

- التكيف الزمني: وهو القدرة على الاستمرار لفترة طويلة من الزمن، فكلما طال وجود المؤسسة السياسية زادت درجة مؤسستها.

- التكيف الجيلي: وهو قدرة المؤسسة على الاستمرار مع تعاقب أجيال من الزعماء على قيادتها فعندما تزداد درجة تغلب المؤسسة على مشكلة الخلافة بالسلم وتبديل مجموعة القادة بمجموعة أخرى، تزداد درجة مؤسستها وهذا ما يعبر عن مرونة المؤسسة في مواجهة متطلبات التطور الاجتماعي والاقتصادي. فهذا التحول الاجتماعي السريع يؤدي إلى ظهور أجيال متعاقبة من النخب لها خبرات تنظيمية مختلفة ولها معاييرها الخاصة للإنجاز وقيمها المتميزة.

- التكيف الوظيفي: وهو قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها للتكيف مع الظروف التي تستجد، وهذا يبعدها عن أن تكون مجرد أداة لتحقيق أغراض معينة.

(2) إن هناك مجموعة أسس تُكوّن وتطور المؤسسات في المجتمع المدني وتتمثل فيما يلي (إبراهيم، 1992:698):

- الأساس الاقتصادي: وهو تحقيق درجة من التطور الاجتماعي والاقتصادي استناداً إلى نظام اقتصادي يركز على دور كبير للقطاع الخاص والمبادرات الفردية، وبالتالي يسمح للأفراد بإشباع حاجاتهم الأساسية بعيداً عن الدولة لأنه يجب أن يقتصر تدخلها في المجال الاقتصادي، على وضع بعض القواعد التنظيمية للأنشطة الخاصة، بالإضافة إلى القيام بالمشروعات والصناعات التي يعجز القطاع الخاص على القيام بها، وذلك لأنها إذا تدخلت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي يقلص ذلك من إمكانية تبلور المجتمع المدني المستقل عن الدولة.

- الأساس السياسي: وهو الصيغة السياسية التي تسمح لمختلف القوى في المجتمع بالتعبير عن مصالحها وآرائها بطريقة سليمة ومنظمة، والديمقراطية هي أنسب صيغة سياسية لتنامي المجتمع المدني، فعلى الرغم من تعدد آلياتها، إلا أنها تقوم على أساس التعدد السياسي والفكري وحرية إقامة التنظيمات والمؤسسات السياسية وغير السياسية واحترام مبدأ تداول السلطة، والرقابة السياسية، وتوفير الضمانات لاحترام حقوق المواطنين وحريةهم. فتمتد تقوى وتدعم قوى ومؤسسات المجتمع المدني، فإنها ستساهم في تثبيت الديمقراطية كنظام

2004:62). ويعرف الإصلاح في القواميس الغربية بما يلي (To improve by correcting erros) أي هو التحسين بتصحيح الخطأ (المشاقبة، 2010:28). أما في القرآن الكريم، فقد ورد الجذر "صلح" في أكثر من آية وفي أكثر من موضع، فالمفردة تعني عمل الصالحات لقوله تعالى: "وَيَسِّرِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنْ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ" (سورة البقرة، الآية 25) وتعني العمل بشريعة الله، وفي آية أخرى: قال تعالى: "إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ" (سورة البقرة، الآية 62) وهي تعني أيضاً العمل بمقتضى الشريعة الربانية، كما تدل على ضرورة إقامة العدل في الأرض، قال تعالى: "فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوسَى جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِنَّهُ عَلَيْهِ إِنْ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ" (سورة البقرة، الآية 182)، وتعني صلاح أمر الرعية في قوله تعالى: "وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأْتَمَمْنَا بِعَشْرِ فِئَمٍ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْفُيْ فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ" (سورة الأعراف، الآية 142).

ومما سبق يتضح أن القرآن الكريم، قد تحدث عن الإصلاح ليس في إطاره النظري فقط، ولكن في إسناد للتجربة العملية الواقعية التي أقامت أفراداً ومجتمعات ابتعدت عن الفساد ونادت بالإصلاح وعملت على تطبيقه (الصلاح، 2008:26 - 27) وفق منظومة التعاليم الربانية وليس البشرية التي يبنوها النقص والعوز، فقد قال تعالى: "إِنْ أَرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ" (سورة هود، الآية 88) إذ جاءت تلك الآية على لسان نبي الله "شعيب" الذي كان ينادي ويدعو قومه للإصلاح والابتعاد عن الفساد.

وإذا ما أخذ بالمعاني المتخصصة فإن الإصلاح هو مفهوم يطلق على التغييرات الاجتماعية أو السياسية التي تسعى إلى إزالة الفساد (Reform means social or political change that seeks to remove corruption)، ويعرفه آخرون بأنه "تعديل غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون مساس بأسسها وهو خلافاً لمفهوم الثورة ليس إلا تحسين في النظام السياسي الاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام (الكياي، 1974:55).

ويُعرف الإصلاح السياسي بأنه "عملية تعديل وتطوير جذرية في شكل الحكم والعلاقات الاجتماعية داخل الدولة في إطار النظام السياسي القائم وبالوسائل المتاحة واستناداً لمفهوم التدرج" (مشاقبة، 2005:59). وبمعنى آخر فالإصلاح السياسي هو "تطوير كفاءة وفاعلية النظام السياسي في بيئته

أجهزة الدولة ليس انفصلاً بالكامل، ولكنه يشير إلى أن المؤسسات تتمتع بهامش واسع من حرية الحركة بعيداً عن تدخل الدولة المباشر.

(6) وعلى أية حال فإن تحليل دور المجتمع المدني في عملية صنع السياسة بأبعاده وحدوده وتقييم مدى فاعليته، مرهون بطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، هل هي علاقة متبلورة تقوم على الثقة والاعتماد المتبادل بين الطرفين؟ أم علاقة ما زالت في طور التشكل، وتتجاذبها توجهات متناقضة ما بين إيجابية وسلبية؟

إن كل نمط من أنماط هذه العلاقة من المتوقع أن يفرز أدواراً مختلفة للمجتمع المدني في صنع السياسة، ففي حين تتواجد علاقة شراكة فعالة وناجحة بين الدولة والمجتمع المدني في صياغة السياسات العامة وتنفيذها في الحالة الأولى (حالة الاعتماد المتبادل)، فإنه في الحالة الثانية غالباً ما ينحصر دور المجتمع المدني في القيام بمشروعات صغيرة هنا وهناك لمساعدة الفقراء والمهمشين، أو ما يطلق عليه ملء الفراغ الذي تركته الدولة بعد انسحابها دون أن يمارس دوراً حقيقياً في صنع السياسة من حيث صياغتها وتنفيذها وأيضاً تقويمها. وفي الغالب يكون وراء إفساح بعض المجال للمجتمع المدني الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها هذه البلدان، بالإضافة إلى الضغوط التي تتعرض لها من المؤسسات الدولية وغيرها من أجل الاعتراف بوجود هذا المجتمع المدني والإقرار باستقلاله (Fisher, 1997: 451).

يعرف الإصلاح السياسي في اللغة على أنه "صَلَحَ الشيء يصلح صلاحاً" دلالة على خلاف الفساد (ابن فارس، 1997:303)، ويقول ابن المنصور "الصلاح ضد الفساد والإصلاح نقيض الفساد وأصلح الشيء بعد فساده: أقامه" ولغة يُقال "صلحت حال الرجل" أي زال عنها فسادها "والصلاح ضد الفساد عند أبي بكر الرازي، والاستصلاح ضد الاستفساد".

أما في اللغة الانجليزية فإن كلمة (Reform) تعني العمل الذي يحسن الأوضاع (An action that improves conditions). أو تعني إعادة التشكيل أو تشكيل الشيء وتجميعه من جديد أو هو تحسين الحالة أو تصليحها (بعلبكي، 2004: 770).

ويشير الإصلاح في اللغة أيضاً إلى الرتق، وسند ما هو موجود فعلاً بغية تعميمه وتقييمه وتحسينه. ومثال ذلك عملية إقامة دعائم حديدية لمنع انهيار مبنى قديم أساساته غير صالحة. وإذا تم العمل بالإصلاح الاجتماعي فهو ما يطلق عليه حديثاً "الإصلاحية"، وبالتالي هو تعديل جذري وأساسي في الحكم لتجاوز نواحي التقصير والنقص والخلل (الجاسور،

من القرن العشرين، البدء بعملية إصلاح اقتصادي أملتة الظروف الاقتصادية المحيطة، كما تسببت به سياسات حكومية سابقة، وعملية الإصلاح هذه مستمرة حتى هذه اللحظة ولم تنته، وهذا ما يشير إلى أن الإصلاح هو عملية تدريجية تأخذ وقتاً من الزمن ولا تتم بسرعة، كما يتضح أن عملية الإصلاح الاقتصادي تتم بصورة تهدف إلى حذف السياسات الاقتصادية السابقة والتي أثرت على بشكل سلبي على الميزانية وزادت من مديونية الدولة، وللتخلص من هكذا مشكلات يجب أن تتم عملية الإصلاح دون تأخير.

أثر الانفتاح السياسي الذي شهده الأردن منذ عام 1989، بشكل إيجابي على المجتمع المدني، وفتح فصلاً جديداً في العلاقة بينه وبين الحكومة حتى وإن ظلت عمليات الانفتاح هذه عرضة للتذبذب أو الانتكاس خلال هذه الحقبة، وإن الخطاب المتعلق بالمجتمع المدني قد تقدم بوضوح في العقد الأخير على المستويين الحكومي والأهلي، وبما لا يقارن مع الوضع الذي كان قائماً من قبل. ويمكن القول أن فكرة التعاون مع منظمات المجتمع المدني كشريك في التنمية باتت تلقى أصداء متزايدة لدى العديد من الوزراء والمسؤولين في الأجهزة الحكومية، علماً أن الثقافة السياسية الرسمية ما زالت تنظر بحذر إلى المنظمات غير الحكومية، وتقاوم نزوعها نحو المبادرة الذاتية والاستقلالية، وتحرص على إخضاع هذه المنظمات للرقابة المستمرة ولضوابط قانونية وإدارية تكبح جماح تحولها إلى قوة مؤثرة سياسياً.

يتأثر الدور السياسي بطبيعة النظام السياسي والاجتماعي والثقافي السائد في بلد ما، حيث أن هذه البيئة تؤثر على حجم ونوعية الدور السياسي لأي تنظيم سياسي أو نقابي، فالتفاعلات بين أبنية النظام المختلفة لا بد وأن تؤثر على المشاركين فيه، لأن النظام ما هو إلا مجموعة من العناصر والأجزاء التي ترتبط وظيفياً بشكل منتظم، أي أن هناك تفاعلاً واعتماداً متبادلاً، وقد مارست النقابات المهنية الأردنية دورها السياسي ضمن بيئة سياسية واجتماعية وحتى السكانية للشعب الأردني قد يكون لها أثر أيضاً على طبيعة دورها السياسي. لذلك فإن من الأهمية بمكان الإشارة إلى المحددات السياسية والاجتماعية والثقافية للدور السياسي للنقابات المهنية الأردنية حتى تساعد في تفسير هذا الدور. توصف علاقة السلطة السياسية أو الدولة في الأردن بالمجتمع المدني بأنها علاقة غير وثيقة، بمعنى أن الترابط بين الدولة والمجتمع المدني الأردني ضعيف جداً، وهي على عكس العلاقة الطبيعية المفترضة بين الدولة والمجتمع المدني، بسبب اعتماد الدولة الأردنية على أحد الأسباب في وجودها، فلذلك فهي ليست

المحيطة داخلياً وإقليمياً ودولياً" (مشاقبة، 2005:59) ويرى الدكتور أمين مشاقبة أن الإصلاح السياسي يجب أن يكون ذاتياً من الداخل شاملاً لمختلف مناحي الحياة السياسية "البنوية والتشريعية" وينحى منحى التدرج والشفافية ويركز فيه على المضمون "الجوهر" وليس الشكل (المشاقبة، 2010:29-30). يمكن التمييز بين ثلاثة مستويات للإصلاح وهي كما يلي (الطويل، 2009:11):

أ. المستوى الأول: الإصلاح بوصفه إستراتيجية للوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها، وهي الإستراتيجية التي تقابل ما يُعرف بإستراتيجية الثورة، أو الاتجاه الثوري في التغيير.

ب. المستوى الثاني: الإصلاح بوصفه عملية تطوير مجتمعي مستمرة تتعلق بتحسين أداء الأنظمة والمؤسسات الاجتماعية من حيث الكفاءة والفعالية، وهو ما يطلق عليه الإصلاح السياسي أو القانوني أو المالي أو الإداري أو الاقتصادي، وغير ذلك.

ج. المستوى الثالث: الإصلاح الفردي، وأبعاده القيمية والأخلاقية والنفسية والمعرفية والإدراكية والسلوكية، وكل ما يتعلق بتقويم النفس وتهذيبها.

وكمثال واقعي على الإصلاح، فقد حدثت في الأردن احتجاجات شعبية نتيجة الإجراءات النقشافية التي اتخذتها الحكومة الأردنية، وأعلنت الحكومة في شهر 11/1988 أن الإنفاق على مشروعات التنمية الجديدة سيجمد في عام 1989 من أجل خفض العجز في ميزانية الدولة والتدهور الحاصل في قيمة الدينار الأردني الذي تعرض لأول هزة في 2/5/1988، ثم تعرض لهزة ثانية بعد شهر واحد فقط من الانخفاض السابق. كذلك طبقت إجراءات لتقييد استيراد السلع الكمالية ورفع قيمة الرسوم على تصاريح العمل والسفر وأسعار بيع بعض السلع ولم تسبب هذه الإجراءات النقشافية أي رد فعل من جانب المواطنين، كما لم يؤدي ذلك أيضاً إلى خفض الإنفاق العام بنسبة 14% والذي أعلن عند تقديم الميزانية الجديدة في عام 1988 (طبيشات، 2005:260).

وأمام التزايد المذهل في أهمية المعلومات، والانفتاح العالمي الذي واكب ثورة المعلوماتية والاتصالات التي جعلت من العالم قرية صغيرة أصبح من الصعب على الحكومات السيطرة على تدفق المعلومات من العالم الخارجي وحجبها عن المواطنين، ومما زاد من حرج الموقف الرسمي، ذبوع المعلومات وانتشارها كون الأردن بلداً كغيره يتأثر بثورة المعلومات ويتنامي الأفكار الجديدة إضافة إلى تأثره بالظروف الإقليمية والداخلية (الشقيرات، 2012:42).

ويتضح مما سبق أن الأردن حاول في العقدين الأخيرين



جمعها وتحليلها (205) استمارة. أداة الدراسة: تم تصميم أداة الدراسة بالاعتماد على الدراسات السابقة ذات العلاقة ومنها دراسة النوايشة (2011)، دراسة بونوة (2010) حمايل (2001).

### المعالجة الإحصائية:

لغرض التحليل الإحصائي فقد تم استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري. وقد تم تحديد مستويات الإجابات عن طريق تحديد درجة الموافقة على فقرات المقياس وحسب المعادلة التالية: مدى المقياس = (5) موافق بشدة - (1) غير موافق بشدة = (4) وعليه نجد قياس طول الفئة حسب المعادلة التالية:  
طول الفئة =

$$\text{المدى} \div \text{عدد المستويات (ضعيفة، متوسطة، مرتفعة)} \\ = (4 \div 3 = 1.33)$$

وبذلك تصبح الفئات لدرجه الموافقة بالشكل التالي:

- من (1 - 2.33) وتشير إلى درجة موافقة ضعيفة.
- (2.34 - 3.67) وتشير إلى درجة موافقة متوسطة.
- (3.68 - 5.00) وتشير إلى درجة موافقة مرتفعة.

كما استخدمت التكرارات والنسب المئوية لعرض خصائص عينة الدراسة، واختبار صدق وثبات أداة الدراسة تم استخدام معامل ألفا كرونباخ للاتساق الداخلي ومعامل ارتباط بيرسون، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لعرض وصفي لمحاوور الدراسة تبعاً لإجابات أفراد عينة الدراسة. أما لاختبار فرضيات الدراسة، فقد استخدم اختبار (ت) للعينة الواحدة. وتحليل التباين الأحادي لاختبار الفروق في درجات موافقة أفراد الدراسة تبعاً للمتغيرات الشخصية.

### عرض نتائج التحليل الإحصائي:

- البيانات المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني

الجدول (1): التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب اتجاهات

الأعضاء نحو ماهية منظمات المجتمع المدني

النسبة المئوية	التكرار	تنظر إلى منظمات المجتمع المدني على أنها:
52.2	105	مؤسسات سياسية تساعد على النهوض بالدولة
22.2	45	منظمات غير حكومية تطوعية وغير ربحية
25.6	50	النقابات المهنية
100.0	205	المجموع

بحاجة لمثل هذا الترابط مع المجتمع المدني. أسهمت النقابات المهنية بدور واضح في عملية التعبير عن المصالح وخلق الوعي السياسي حولها من خلال تنظيم العديد من الندوات والمحاضرات العامة، وقد ارتبطت نوعية الندوات والمحاضرات إلى حد كبير بطبيعة المهنة لكل نقابة باستثناء نقابة المهندسين، إذ أنها نظمت العديد من الندوات السياسية إلى جانب ندوات ذات طبيعة مهنية، أما نقابة المحامين، فقد ارتبطت ندواتها بشكل مباشر بالطبيعة القانونية لها، بينما اختلف الأمر في نقابة الصحفيين، حيث التركيز على الجانب المهني في ندواتها ومحاضراتها. وقد نظمت نقابة المهندسين ونقابة المحامين ونقابة الصحفيين الندوات والمحاضرات المختلفة سواء المتعلقة بالمهنة الخاصة بكل نقابة أو بتلك التي تتعلق بالجوانب السياسية.

وتخلص الدراسة إلى أن من أهم أدوار منظمات المجتمع المدني ما يلي:

- 1- دور النقابات في زيادة الوعي السياسي والتعبير عن المصالح من خلال تنظيم العديد من الندوات والمحاضرات العامة وارتبطت نوعية المحاضرات إلى حد كبير بطبيعة المهنة لكل نقابة.
- 2- دور النقابات في الدفاع عن الحريات العامة من خلال المطالبة بتعزيز الديمقراطية والتأكيد على حرية التعبير وحقوق المواطن في إبداء رأيه وغيرها.
- 3- قيام النقابات بالاتصال بالحكومة والمؤسسات الأخرى كالبرلمان الأمر الذي يزيد من مقرة النقابات على إيصال مطالبها وهمومها بشكل أوضح وأسرع.
- 4- إحداث تظاهرات وإضرابات سياسية على عدم تجاوب الحكومة مع النقابات كإجراء رد فعلي.

### عرض نتائج الدراسة الميدانية:

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث سيتم استخدام هذا المنهج في معالجة موضوع الدراسة، حيث سيتم استخدام المنهج الوصفي في تغطية الجانب النظري من الدراسة، ويقوم هذا المنهج على أساس وصف ظاهرة محل الدراسة، والوقوف على جميع جوانبها وأبعادها، ومن ثم تحليلها بشكل موضوعي وعلمي للوصول إلى نتائج معينة، باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS.

مجتمع الدراسة وعينته: تكون مجتمع الدراسة من أعضاء منظمات المجتمع المدني، وتم توزيع الاستمارة على عينة عشوائية مكونة من (250) وكان عدد الاستمارات التي تم

**الجدول (4): التوزيع النسبي لأعضاء منظمات المجتمع المدني حول وجود رؤية واضحة لمنظمات المجتمع المدني حول الإصلاح السياسي في الأردن**

النسبة المئوية	التكرار	وجود رؤية واضحة لمنظمات المجتمع المدني حول الإصلاح السياسي في الأردن
70.2	144	نعم
29.8	61	لا
0.0	0	لا ادري
100.0	205	المجموع

**الجدول (5): التوزيع النسبي لأعضاء منظمات المجتمع المدني حول تأثير منظمات المجتمع المدني على عملية الإصلاح السياسي في الأردن**

النسبة المئوية	التكرار	تأثير منظمات المجتمع المدني على عملية الإصلاح السياسي في الأردن
58.5	120	يوجد لها تأثير ايجابي
0.0	0	يوجد لها تأثير سلبي
41.5	85	لا يوجد لها تأثير
100.0	205	المجموع

يتضح من بيانات الجدول (5)، أن النسبة الأعلى من أفراد عينة الدراسة من الذين أجابوا بوجود تأثير ايجابي لمنظمات المجتمع المدني على عملية الإصلاح السياسي في الأردن وبنسبة بلغت (58.5%)، فيما (41.5%) يرون بعدم وجود تأثير.

**الجدول (6): التوزيع النسبي لأعضاء منظمات المجتمع المدني نحو تأثير القوانين على عمل منظمات المجتمع المدني في الأردن**

النسبة المئوية	التكرار	تأثير القوانين على عمل منظمات المجتمع المدني في الأردن
70.0	162	نعم
17.6	36	لا
3.4	7	لا ادري
100.0	205	المجموع

يتضح من بيانات الجدول (6)، أن النسبة الأعلى من أفراد عينة الدراسة من الذين يؤيدون تعديل القوانين الخاصة بمنظمات المجتمع المدني في الأردن وبنسبة بلغت (70.0%)، و(17.6%) لا يؤيدون تعديل القوانين الخاصة بمنظمات المجتمع المدني في الأردن، فيما (3.4%) أجابوا بأنهم لا يدرون.

يتضح من بيانات الجدول (1)، بأن النسبة الأكبر من أعضاء منظمات المجتمع المدني عدوها أنها مؤسسات سياسية تساعد على النهوض بالدولة، بينما عدّ (25.6) من أعضاء منظمات المجتمع المدني أنها تمثل النقابات المهنية، في حين عدّها (22.2) أنها منظمات غير حكومية تطوعية وغير ربحية.

**الجدول (2): التوزيع النسبي لأفراد الدراسة حسب طبيعة عمل منظمة المجتمع المدني**

النسبة المئوية	التكرار	طبيعة عملها
42.5	85	جمعيات أهلية
57.5	115	النقابات المهنية
100.0	205	المجموع

يتضح من بيانات الجدول (2)، أن النسبة الأعلى من أفراد عينة الدراسة من المنتمين للنقابات المهنية والبالغة (57.5%)، وفي الدرجة الثانية جاءت نسبة تمثيل المنتمين إلى الجمعيات الخيرية بنسبة (42.5%).

\* دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية الإصلاح السياسي في الأردن:

**واقع عملية الإصلاح السياسي في الأردن:**

**الجدول (3): التوزيع النسبي لأعضاء منظمات المجتمع المدني حول واقع عملية الإصلاح السياسي في الأردن**

النسبة المئوية	التكرار	واقع عملية الإصلاح السياسي في الأردن
19.0	39	ناجحة بدرجة كبيرة
53.7	110	ناجحة
27.3	56	ناجحة بدرجة متوسطة
0.0	0	غير ناجحة
100.0	205	المجموع

يتضح من بيانات الجدول (3)، أن النسبة الأعلى من أفراد عينة الدراسة من الذين أجابوا بأن عملية الإصلاح السياسي ناجحة (53.7%)، وفي الدرجة الثانية ممن أجابوا بأنها ناجحة بدرجة متوسطة (27.3%)، و(19.0%) أجابوا بأنها ناجحة بدرجة كبيرة.

يتضح من بيانات الجدول (4)، أن النسبة الأعلى من أفراد عينة الدراسة من الذين أجابوا بافتقار منظمات المجتمع المدني لرؤية واضحة في عملية الإصلاح السياسي في الأردن وبنسبة بلغت (70.2%)، فيما (29.8%) يرون عكس ذلك.

**الجدول (7): التوزيع النسبي لأعضاء منظمات المجتمع المدني حول توفر الإرادة للحكومات الأردنية تجاه عملية الإصلاح السياسي**

النسبة المئوية	التكرار	توفر الإرادة للحكومات الأردنية تجاه عملية الإصلاح السياسي
30.7	63	نعم
46.8	96	لا
22.4	46	لا ادري
100.0	205	المجموع

العبارة رقم (1 و 2) وبمتوسط حسابي (2.67) وانحراف معياري (0.43) وتتصان على "رفع أعداد المنتسبين في منظمات المجتمع المدني" و"تحفيز منظمات المجتمع المدني للعمل في المجتمع"، أما أدنى درجات الموافقة فكانت على العبارة رقم (4) بمتوسط حسابي (2.21) وانحراف معياري (0.51) وتتص على "مخاطبة برامج منظمات المجتمع المدني لحاجات المجتمع".  
اتجاهات أعضاء منظمات المجتمع المدني نحو القوانين والأنظمة التي تعزز دور منظمات المجتمع المدني في الإصلاح السياسي.

يلاحظ من بيانات الجدول (9)، وجود درجة مرتفعة من الموافقة على محور الاتجاهات نحو القوانين والأنظمة التي تعزز دور منظمات المجتمع المدني في الإصلاح السياسي، فقد بلغ متوسط الإجابات للدرجة الكلية للإجابات (2.65) وانحراف معياري (0.31). وعلى مستوى عبارات المحور يتضح أن أعلى درجات الموافقة كانت على العبارة رقم (2) وبمتوسط حسابي (2.76) وانحراف معياري (0.43) وتتص على "تعديل المواد المتعلقة بتشكيل منظمات المجتمع المدني"، ثم جاءت العبارة رقم (3) في الدرجة الثانية بمتوسط (2.65) وانحراف معياري (0.48) وتتص على "تعديل القوانين المتعلقة بدور منظمات المجتمع"، أما أدنى درجات الموافقة فكانت على العبارة رقم (1) بمتوسط حسابي (2.54) وانحراف معياري (0.50) وتتص على "تعديل المواد المتعلقة بعضوية منظمات المجتمع المدني".

يتضح من بيانات الجدول (7)، أن النسبة الأعلى من أفراد عينة الدراسة من الذين يرون جدية الحكومات الأردنية في موضوع عملية الإصلاح السياسي وبنسبة بلغت (46.8%)، و(30.7%) لا يرون هناك جدية للحكومات الأردنية في موضوع عملية الإصلاح السياسي، فيما (22.4%) أجابوا بأنهم لا يدرون.

• التحليل الوصفي، المتوسط الحسابي والانحراف المعياري على محاور الدراسة:

**اتجاهات أعضاء منظمات المجتمع المدني نحو تطوير عمل منظمات المجتمع المدني.**

يلاحظ من بيانات الجدول (8)، وجود درجة مرتفعة من الموافقة على محور الاتجاهات نحو تطوير عمل منظمات المجتمع المدني، فقد بلغ متوسط الإجابات للدرجة الكلية للإجابات (2.44) وانحراف معياري (0.33). وعلى مستوى عبارات المحور يتضح أن أعلى درجات الموافقة كانت على

**الجدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على فقرات محور اتجاهات أعضاء منظمات المجتمع المدني نحو تطوير عمل منظمات المجتمع المدني.**

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
1. رفع أعداد المنتسبين في منظمات المجتمع المدني	2.76	0.43	1	مرتفعة
2. تحفيز منظمات المجتمع المدني للعمل في المجتمع	2.76	0.43	2	مرتفعة
3. شمولية برامج منظمات المجتمع المدني لقضايا المجتمع.	2.36	0.48	3	مرتفعة
4. مخاطبة برامج منظمات المجتمع المدني لحاجات المجتمع.	2.21	0.51	6	متوسطة
5. قدرة منظمات المجتمع المدني على نشر أفكارها بين غالبية فئات المجتمع.	2.24	0.65	5	متوسطة
6. انتشار منظمات المجتمع المدني في مختلف مناطق المملكة	2.31	0.68	4	متوسطة
الكل	2.44	0.33	-	مرتفعة

**الجدول (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على فقرات محور القوانين والأنظمة التي تعزز دور منظمات المجتمع المدني في الإصلاح السياسي**

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
1. تعديل المواد المتعلقة بعضوية منظمات المجتمع المدني.	2.54	0.50	3	مرتفعة
2. تعديل المواد المتعلقة بتشكيل منظمات المجتمع المدني.	2.76	0.43	1	مرتفعة
3. تعديل القوانين المتعلقة بدور منظمات المجتمع.	2.65	0.48	2	مرتفعة
الكل	2.65	0.31	-	مرتفعة

لمنظمات المجتمع المدني في مجال الإصلاح"، ثم جاءت العبارة رقم (1) في الدرجة الثانية بمتوسط (2.53) وانحراف معياري (0.60) وتتص على "منظمات المجتمع المدني الفعالة على الساحة السياسية هي الأقدر على التأثير في عملية الإصلاح السياسي"، أما أدنى درجات الموافقة فكانت على العبارة رقم (15) بمتوسط حسابي (1.88) وانحراف معياري (0.79) وتتص على "وجود سياسات مالية شفافة لمنظمات المجتمع المدني".

اتجاهات أعضاء منظمات المجتمع المدني نحو دور منظمات المجتمع المدني في عملية الإصلاح السياسي. يلاحظ من بيانات الجدول (10)، وجود درجة متوسطة من الموافقة على محور الاتجاهات نحو دور منظمات المجتمع المدني في عملية الإصلاح السياسي، فقد بلغ متوسط الإجابات للدرجة الكلية للإجابات (2.25) وانحراف معياري (0.29). وعلى مستوى عبارات المحور يتضح أن أعلى درجات الموافقة كانت على العبارة رقم (2) وبمتوسط حسابي (2.55) وانحراف معياري (0.50) وتتص على "وجود برامج واضحة وواقعية

الجدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على فقرات محور دور منظمات المجتمع المدني في عملية الإصلاح السياسي

العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الموافقة
1. منظمات المجتمع المدني الفعالة على الساحة السياسية هي الأقدر على التأثير في عملية الإصلاح السياسي.	2.53	0.60	2	مرتفعة
2. وجود برامج واضحة وواقعية لمنظمات المجتمع المدني في مجال الإصلاح	2.55	0.50	1	مرتفعة
3. قدرة منظمات المجتمع المدني على التعامل مع التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.	2.26	0.66	8	متوسطة
4. غياب التنشئة السياسية على المستوى الوطني بأهمية العمل السياسي لمنظمات المجتمع المدني.	2.22	0.65	10	متوسطة
5. غياب سياسات متكاملة ومتناسكة تشكل مرجعية لمنظمات المجتمع المدني.	2.40	0.49	5	مرتفعة
6. التأثير في الرأي العام المحلي في القضايا المتعلقة في الإصلاح	2.35	0.48	7	مرتفعة
7. غياب شبكات تعاون ومؤازرة متبادلة مع مؤسسات المجتمع المدني المختلفة، نقابات، جمعيات، أندية، اتحادات.	1.94	0.65	16	متوسطة
8. تجميع وصياغة الاحتياجات والتحديات التي يعبر عنها أعضاؤها ومناصروها.	2.14	0.68	14	متوسطة
9. تأثير المنظمات الدولية على عمل مؤسسات المجتمع المدني.	2.41	0.70	4	مرتفعة
10. تساهم منظمات المجتمع مساهمة فاعلة في عملية الإصلاح.	2.24	0.73	9	متوسطة
11. اعتقد أن دور مؤسسات المجتمع المدني ضعيف جداً في عملية الإصلاح.	2.17	0.62	13	متوسطة
12. القيام بنشاطات اجتماعية وتنقيف الناخبين والمواطنين بشكل عام حول النظام السياسي والانتخابي وتشكيل القيم السياسية العامة.	2.38	0.49	6	مرتفعة
13. موازنة المتطلبات والتطلعات المتناقضة وتحويلها إلى سياسات عامة.	2.43	0.50	3	مرتفعة
14. تحريك وتفعيل المواطنين للمشاركة في القرارات السياسية وتحويل آرائهم إلى خيارات سياسية واقعية.	2.21	0.71	12	متوسطة
15. وجود سياسات مالية شفافة لمنظمات المجتمع المدني	1.88	0.79	17	متوسطة
16. انخراط منظمات المجتمع المدني في قضايا المجتمع المختلفة.	2.00	0.83	15	متوسطة
17. وجود مرونة لدى منظمات المجتمع المدني على التأقلم مع المستجدات الدولية والإقليمية والمحلية.	2.22	0.65	11	متوسطة
الكل	2.25	0.29	-	متوسطة

#### اختبار فرضيات الدراسة:

إلى إجابة محايد، وتكون قاعدة القرار:  
- إذا كانت الفروق دالة إحصائياً ومتوسط الإجابات أعلى من القيمة (2) فإننا نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية.

لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار (ت) للعينة الواحدة لاختبار الفرضية الأولى، وذلك باختبار الفروق بين متوسط الإجابات ومتوسط المقياس الافتراضي (2) والذي يشير

والتي تنص على: "يوجد اتجاهات ايجابية لدى أعضاء منظمات المجتمع المدني نحو تطوير عمل منظمات المجتمع المدني في ضوء علاقتها بالحكومات الأردنية المتعاقبة".

**الفرضية الثانية:** يوجد اتجاهات ايجابية لدى أعضاء منظمات المجتمع المدني نحو القوانين والأنظمة التي تعزز دور منظمات المجتمع المدني في الإصلاح السياسي.

تظهر نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط الإجابات على محور اتجاهات ايجابية لدى أعضاء منظمات المجتمع المدني نحو القوانين والأنظمة التي تعزز دور منظمات المجتمع المدني في الإصلاح السياسي. وبين متوسط المقياس الافتراضي، حيث بلغت قيم (ت) المحسوبة لها (30.448) والدلالة الإحصائية لها (0.000)، وبذلك تقبل الفرضية الثانية والتي تنص على: يوجد اتجاهات ايجابية لدى أعضاء منظمات المجتمع المدني نحو القوانين والأنظمة التي تعزز دور منظمات المجتمع المدني في الإصلاح السياسي.

**الفرضية الثالثة:** يوجد علاقة بين فاعلية دور منظمات المجتمع المدني في إطار علاقتها بالسلطة التنفيذية وبين عملية الإصلاح السياسي في الأردن.

- إذا كانت الفروق غير دالة إحصائياً فإننا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية.

أما اختبار الفرضية الثانية فقد استخدم تحليل التباين الأحادي لاختبارها، وتعتمد على اختبار الفروق بين متوسطين أو أكثر، وتكون قاعدة القرار:

- إذا كانت الفروق دالة إحصائياً فإننا نقبل الفرضية البديلة ونرفض الفرضية الصفرية.

- إذا كانت الفروق غير دالة إحصائياً فإننا نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية الصفرية.

**الفرضية الأولى:** يوجد اتجاهات ايجابية لدى أعضاء منظمات المجتمع المدني نحو تطوير عمل منظمات المجتمع المدني في ضوء علاقتها بالحكومات الأردنية المتعاقبة

تظهر نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط الإجابات على محور الاتجاهات ايجابية لدى أعضاء منظمات المجتمع المدني نحو تطوير عمل منظمات المجتمع المدني في ضوء علاقتها بالحكومات الأردنية المتعاقبة وبين متوسط المقياس الافتراضي، حيث بلغت قيم (ت) المحسوبة لها (19.060) والدلالة الإحصائية لها (0.000)، وبذلك تقبل الفرضية الأولى

**الجدول (11):** نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة لاختبار ايجابية لدى أعضاء منظمات المجتمع المدني نحو تطوير عمل منظمات المجتمع المدني في ضوء علاقتها بالحكومات الأردنية المتعاقبة

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط المقياس	قيمة (ت)	الدلالة الإحصائية	نتيجة الفرضية
يوجد اتجاهات ايجابية نحو تطوير عمل منظمات المجتمع المدني	2.44	0.33	2.00	19.060	*0.000	قبول الفرضية

\* التأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ).

**الجدول (12):** نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة لاختبار وجود اتجاهات ايجابية لدى أعضاء منظمات المجتمع المدني نحو القوانين والأنظمة التي تعزز دور منظمات المجتمع المدني في الإصلاح السياسي.

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط المقياس	قيمة (ت)	الدلالة الإحصائية	نتيجة الفرضية
يوجد اتجاهات ايجابية نحو القوانين والأنظمة التي تعزز دور منظمات المجتمع المدني في الإصلاح السياسي	2.65	0.31	2.00	30.448	*0.000	قبول الفرضية

\* التأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ( $\alpha \leq 0.05$ ).

الجدول (13): نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة لاختبار فاعلية دور منظمات المجتمع المدني في إطار علاقتها بالسلطة التنفيذية وبين عملية الإصلاح السياسي في الأردن.

الفرضية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	متوسط المقياس	قيمة (ت)	الدلالة الإحصائية	نتيجة الفرضية
يوجد فاعلية لدور منظمات المجتمع المدني في عملية الإصلاح السياسي	2.25	0.29	2.00	12.643	*0.000	قبول الفرضية

\* التأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة  $(\alpha \leq 0.05)$ .

• إن التزام منظمات المجتمع المدني بتحقيق الديمقراطية، سواء على الصعيد الداخلي، أو على صعيد إدارة العلاقات في ما بينها، إنما يمثل عنصراً مهماً وجوهرياً لتفعيل دورها في تدعيم عملية التطور الديمقراطي على المستوى الوطني.

• إن إعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس جديدة تركز على مبادئ المواطنة وسيادة القانون ودولة المؤسسات، وتقوم على تحقيق العدالة في توزيع أعباء التنمية وعوائدها، وتقليص مظاهر التبعية للخارج، تشكل عنصراً آخر في عملية إصلاح الدولة وتدعيم المجتمع المدني، حيث تصبح العلاقة بين الطرفين محكومة بإطار قانوني/مؤسسي/ قيمي نوعاً من التوازن بينهما.

• بينت الدراسة وجود علاقة بين فاعلية دور منظمات المجتمع المدني بيان دور منظمات المجتمع المدني في ضوء علاقتها بالحكومات الأردنية المتعاقبة في عملية الإصلاح السياسي في الأردن، وقياس اتجاهات أعضاء منظمات المجتمع المدني نحو تطوير عمل منظمات المجتمع المدني في ضوء علاقتها بالحكومات الأردنية المتعاقبة وبين تفعيل عملية الإصلاح السياسي في الأردن، فكلما كانت منظمات المجتمع المدني لها دور فاعل في المجتمع الأردني سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، مما ينعكس على قدرتها على التأثير في الرأي العام الأردني سواء من خلال المواد الإعلامية أو المظاهرات والاحتجاجات والاعتصامات وذلك لتحقيق هدف يصب في مجال دعم الإصلاح السياسي أو تعديل القوانين والأنظمة بما يعزز مسيرة الإصلاح السياسي.

• بينت الدراسة وجود اتجاهات ايجابية لدى أعضاء منظمات المجتمع المدني نحو تأثير القوانين والأنظمة على تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في ضوء علاقتها بالحكومات المتعاقبة في الإصلاح السياسي، وهذا يشير إلى أن القوانين والأنظمة التي تنظم العمل السياسي بشكل عام وعمل النقابات المهنية ومنظمات المجتمع المدني له تأثير على عمل المنظمات وتفعيل دورها في العملية السياسية بشكل

تظهر نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة وجود فروق دالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين متوسط الإجابات على محور فاعلية دور منظمات المجتمع المدني في إطار علاقتها بالسلطة التنفيذية وبين عملية الإصلاح السياسي في الأردن. وبين متوسط المقياس الافتراضي، حيث بلغت قيم (ت) المحسوبة لها (12.643) والدلالة الإحصائية لها (0.000)، وبذلك تقبل الفرضية الثالثة والتي تنص على: " يوجد علاقة بين فاعلية دور منظمات المجتمع المدني في إطار علاقتها بالسلطة التنفيذية وبين عملية الإصلاح السياسي في الأردن".

#### الخاتمة

تتخذ منظمات المجتمع المدني أهدافاً وأدواراً تعمل على تحقيقها في تمتين الهوية والولاء الوطنيين ورفع مستوى المشاركة الشعبية في الحياة السياسية والاجتماعية، وأن أية دولة لديها مجتمع سياسي، يمكن أن تقدم بعض الحرية لمواطنيها، ولكن لا يمكن بناء مجتمعاً ديمقراطياً من دون مؤسسات المجتمع المدني التي هي هيكل البناء الديمقراطي وهي على رأس القائمة في متطلبات التغيير الاجتماعي والسياسي. والمجتمع المدني ومنظماتها لها الدور الهام والفعال في توجيه الدولة نحو الصواب فيما لو انحرفت مؤسساتها عن الدرب الذي رسمه المجتمع لها وأراد لها السير فيه دون سواه، ولذلك يجب أن تكون هناك عين رقابية من قبل الشعب على تصرفات الحكومة، وهذه الرقابة هي الضمانة الحقيقية لتطبيق نصوص الدستور والقوانين بشكلها الصحيح بل هي صمام أمان لها ضد استبداد الدولة وعدم ممارسة الدكتاتورية والقهر ضد الشعب، إذ لن تكون هناك قيمة حقيقية للدستور والقانون مالم يتم تفعيل هذا الدور الرقابي من قبل المنظمات المدنية، وتتم هذه الرقابة من خلال مساعدة الحكومة في خدمة الناس وبناء خلفية مؤثرة في السياسة لصيانة ودعم وتطوير الحريات والديمقراطية دون تعاملها مع السياسة مباشرة، على أن يكون ذلك في ظل حكومة مدنية ديمقراطية تتحمل المسؤولية والمحاسبة بعد ذلك، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

وعملية الإصلاح السياسي في الأردن.

• بينت الدراسة وجود اتجاهات ايجابية لدى أعضاء منظمات المجتمع المدني في ضوء علاقتها بالحكومات المتعاقبة نحو واقع عمل منظمات المجتمع المدني، وهذا يشير

## المصادر والمراجع

- إبراهيم، ح. (1992). بناء المجتمع: المؤشرات الكمية والكيفية، ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- ابن فارس (1997). معجم مقاييس اللغة، ج 2، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الجليل.
- ابن منظور، م. (د.ت) لسان العرب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- بشارة، عزمي (2000). المجتمع المدني، دراسة نقدية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- بعلبكي، م. (2004). قاموس المورد، بيروت: دار العلم للملايين.
- بونوة، ن. (2010)، دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة في الجزائر - 1989-2009، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، جامعة باتنة"
- الjasور، ن. (2004). موسوعة علم السياسة، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- حمائل، ع. (2001)، النقابات المهنية الأردنية وخصائصها المؤسسية ودورها السياسي، دار السندباد للنشر.
- الحوسني، خ. (2013)، الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في دولة الامارات العربية المتحدة - جمعيات النفع العام- دراسة حالة، جامعة الشرق الأوسط، عمان.
- الحوسني، س. (2010)، مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في عُمان 2000-2010، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان، جامعة الشرق الأوسط.
- السليحات، م. (2012)، ما درجة التحدي التي تواجه العمل الحزبي في الأردن من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية ومدرسي مساق التربية الوطنية في الجامعات الأردنية، مجلة دراسات، العلوم التربوية، المجلد 39، العدد 2.
- الشقيرات، ح. (2012). الإصلاح السياسي والديمقراطي في الأردن- اللجنة الوطنية، عمان: دار الأقبان للدراسات والأبحاث.
- شكر، ع. (1999). الجمعيات الأهلية الإسلامية وعلاقتها بالديمقراطية، ورقة غير منشورة مقدمة إلى ندوة المنظمات غير الحكومية والحكم الجيد في الوطن العربي، القاهرة: معهد دراسات التنمية ومركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام. مركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والتوثيق (سيداج).

إلى أن أعضاء منظمات المجتمع المدني لديهم اعتقاد بأن منظمات المجتمع المدني تقوم بدورها بشكل مناسب في المجتمع الأردني.

- شيخ علي، ن. (2008) دور منظمات المجتمع المدني ففي تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، نابلس، جامعة النجاح.
- الصبيحي، أ. (2000). مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- الصلاح، أ. (2008). من وسائل القرآن في إصلاح المجتمع، قطر: مركز البحوث والدراسات.
- طبيشات، و. (2005). دور الإعلام في الإصلاح السياسي، عمان: مركز الأردن للدراسات.
- الطويل، ر. (2009). مبادرات التغيير والإصلاح في الأمن الدولي والمصالح السياسية والإستراتيجية، بغداد: جامعة الموصل.
- العكش، م. (2006)، مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الأردن (1999-2005)، الجامعة الأردنية، عمان.
- العمرى، ع. (2005)، اتجاهات الشباب نحو الإدمان والمشاركة في برامج الوقاية، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
- غرايبة، م. (2002). المجتمع المدني والتكامل دراسة في التجربة العربية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.
- فهيم، م. (1998)، اتجاهات الشباب الجامعي نحو ظاهرة العنف ضد المرأة والدور المقترح للخدمة الاجتماعية في مواجهتها. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد الخامس، أكتوبر.
- الفومى، أ. (1987) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير - معجم فقهي لغوي، بيروت، مكتبة لبنان.
- الكياي، ع. (1974). الموسوعة السياسية، بيروت: دار العربية للدراسات والنشر.
- المجالي، ر. (2015)، أثر الحركات الاحتجاجية في الأردن على الاستقرار السياسي، مجلة دفاثر السياسة والقانون، العدد 12. مشاقبة، أ. (2005). الإصلاح السياسي في دول الخليج العربية، في: شملان العيسى، وأمين مشاقبة محرران، الإصلاحات السياسية في العالم العربي، الكويت: مركز الدراسات الإستراتيجية.
- مشاقبة، أ. (2010). التربية الوطنية والنظام السياسي، ط8، عمان: دار الحامد للنشر.
- النوايشة، ع. (2011)، دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي في الأردن (1989-2009)، رسالة ماجستير غير منشورة، عمان، جامعة الشرق الأوسط.
- Delve, S. (1997) Political Thinking. Political Theory and

Antipolitics of NGOs Practices, Annual Review of  
Anthropology, vol. 26.

Civil Society, Boston, Allyn & Bacon.  
Fisher, W. (1997) Doing Good? The Politics and

## **The Attitudes of Civil Society Organizations Members Toward The Effectiveness of Its Role in the Political Reform Process in Jordan**

*Hani A.M. Akho Rachida, Rami Marwan Al-Issa\**

### **ABSTRACT**

The study aimed to demonstrate the role of civil society organizations in the light of its relationship with successive governments of Jordan in the process of political reform in Jordan. It also aims to measure trends members of civil society organizations towards the development of the work of civil society organizations in the light of its relationship with successive governments of Jordan. The study relied on descriptive analytical method, with a sample of (250) per person. The study showed a correlation between the effectiveness of the role of civil society organizations indicate the role of civil society organizations in the light of its relationship with successive governments of Jordan in the process of political reform in Jordan.

**Keywords:** Civil Society Organizations, Political Reform, Parties.

---

\* Prince Al Hussein Bin Abdullah II School of International Studies, The University of Jordan. Received on 22/2/2016 and Accepted for Publication on 20/7/2016.